

«العربية للاستثمار» بصدد الاستثمار في منطقة شرق آسيا

علمت «الانباء» من مصدر مسؤول ان الشركة العربية للاستثمار بصدد الاستثمار في منطقة جنوب شرق آسيا ولاسيما الهند وتسعى الى البحث عن فرص استثمارية جديدة بعد تعثر الفرص داخل الأسواق الأوروبية والسوق الأميركي. وكشفت ان الشركة قامت بتبديل بعض من أصولها وستطرح البعض الآخر للبيع وستعتمد في الفترة الحالية على التكثيف من دراسات الجدوى. وأشار المصدر الى ان استراتيجية الشركة الحالية تركّزت على دول الأسواق الناشئة وتزعم الدخول في مشاريع عقب دراسة جدواها الفنية والاقتصادية.

● **منى الدغيبى**

الاقتصادية

آخر اخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

6 عوامل وراء زيادة الودائع لدى البنوك

اجتماع لمديري المخاطر لبحث مسودة مشروع قانون تنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت

كشفت مصادر مصرفية لـ «الانباء» عن اجتماع مصرفي سيعقد على مستوى مديري إدارات المخاطر في البنوك المحلية خلال الأسبوع الجاري لمناقشة مسودة مشروع قانون تنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت، مبيّنة ان الاجتماع سيعقد بهدف وضع الملاحظات الفنية التي يجب ان يتضمنها القانون لتطوير النظام المالي في الكويت وكيفية التغلب على الأزمات الاقتصادية، ومناقشة سبل إعادة تأهيل المؤسسات التي تأثرت بالأزمة المالية والخروج بتوصيات عملية تساهم في إصلاح وتطوير المؤسسات المالية في البلاد. وأفادت بأن الاجتماع سيناقش جميع الأمور التي تتعلق بحقوق الدائنين، والأسس التي تتبعها البنوك في تقديم القروض لعملائها، والمعايير الخاصة بتقييم ضمانات القروض وذلك من خلال مسودة القانون. وفي السياق ذاته، ذكرت المصادر ان وزارة التجارة والصناعة ايضا بصدد وضع ملاحظاتها والإبداء برأيها على القانون بهدف تطوير النظام المالي في الكويت وتنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وإرسالها إلى اتحاد المصارف في غضون شهر على أقصى تقدير. وتجدر الإشارة إلى ان غرفة التجارة والصناعة قد عقدت اجتماعاً مؤخرًا بحضور فريق من البنك الدولي لبحث مسودة مشروع القانون لتنظيم عمليات إصلاح نظام الإفلاس وحقوق الدائنين في الكويت، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، والتقت اللجنة بفريق آخر من البنك الدولي المختص بدراسة تبسيط دورة المشاريع بالتعاون مع وزارة المالية والذي يعد مطلباً أساسياً لضمان إنجاز مشاريع خطة التنمية في مواعيدها المقررة.

● **محمود فاروق**

تعاين من مشاكل التراخيص والقوائم، والعقار يعاني من هبوط المؤشر نتيجة لزيادة العروض مقابل قلة الطلب، وزيادة الودائع تعنى ان الاقتصاد العام للدولة يسير نحو الكساد، وهذا مؤشر خطير.

من جانبه، يرى الرئيس التنفيذي في شركة أملاك كابيتال القابضة د.محمود الجمعة ان نمو الودائع المصرفية عن الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، ظاهرة غير صحية، وتؤكد على أن الفرص الجاذبة للاستثمار سواء للمؤسسات والشركات أو الأفراد باتت قليلة وغير مجدية، وقال هناك عدة أسباب يمكن ان تعزى اليها نمو الودائع، منها على سبيل المثال، حالة الضبابية وقلة الشفافية في القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى عدم معرفة أي الاتجاهات تستسيّر البلاد بعد الاضطرابات السياسية الحاصلة في الكويت. وأكد على ان عدم وضوح مسار خطة التنمية وتنفيذ المشاريع التنموية التي تخلق العديد من الفرص في الشركة وتعمل على تشغيل فعلي للشركات قد ساعد في نمو الودائع أيضاً.

● **أحمد يوسف**

وأشار الى ان عوائد الاستثمار في القطاع العقاري تصل الى ما بين 7 و8% سنوياً وهو أعلى بكثير من الودائع المصرفية، إلا ان النمو الملحوظ في الودائع يفسر اللجوء الى الاستثمار قليل المخاطر في أسواق غير مستقرة بل ويثن من مخاوف عالية المخاطر.

واكد على ان الجهات المستفيدة من الودائع المصرفية لم تر أياً من الفرص الأخرى أكثر جدوى للاستثمار فيها، وبالإرجوع الى حجم الودائع في البنوك ترى ان هناك نسبة كبيرة من مؤسسات وجهات وشركات حكومية، قد فقدت الثقة في الفرص الاستثمارية الموجودة في الأسواق حالياً. وعزا نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق في شركة نور للاستثمار المالي ناصر المري ارتفاع الودائع الى عدم وجود فرص استثمار حقيقية في البلد. واكد على ان هناك تخوفاً حقيقياً من مستقبل سوق الأوراق المالية، بسبب العديد من اختلالات الأوراق والأدوار، وضبابية الوضع، حيث لا أحد يعلم إلى أي اتجاه يسير السوق. وقال: «بالنظر الى كل قطاعات السوق، نجد انها تعاني من كثير من التحديات، فالصناعة



قبل البنوك لأسباب عديدة أيضاً، منها سوء الأوضاع المالية للعديد من الشركات، وعدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية، وقلة سيخلاق أزمة فعلية في حال استمرار تجاهل الحكومة للأوضاع المتردية للشركات. فقد أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة «سيتي جروب» يعقوب الشهران على أن الإقبال

اقتصاديون يحذرون

من مغبة استثمار

الوضع المتردي

للشركات



100% تغطية الاكتاب في زيادة رأسمال «الوطنية للتنظيف»

في 24 نوفمبر الماضي لمدة عام آخر توقعات المصادر ان يتم توقيع العقود قبل نهاية العام الحالي أو مع بداية العام المقبل على أقصى تقدير، علماً بأن إجمالي عقود الشركة الأم وشركاتها التابعة تقدر بنحو 17.3 مليون دينار.

● **شريف حمدي**

الماضي وانتهت في الثالث من نوفمبر الماضي، لافتة الى تغطية الـ 10% المتبقية تمت تغطيتها عن طريق المساهمين الحاليين للشركة، وانه سيسترد مبالغ الزيادة في التغطية للمساهمين. وحول تمديد العقود مع بلدية الكويت لاستمرار تقديم خدمات النظافة، والتي انتهت

المستهدفة تتراوح من 10,2 ملايين دينار إلى 20,5 مليون دينار تم الوصول إليها يوم الخميس الماضي أي قبل انتهاء المهلة المحددة. ولفتت المصادر الى ان الشركة كانت قد نجحت في تغطية نحو 90% من الزيادة في المرة الأولى للاستدعاء والتي بدأت في 12 أكتوبر

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة ان نسبة التغطية في زيادة رأسمال الشركة الوطنية للتنظيف ستجاوز الـ 100% بانتهاء فترة الاستدعاء الثانية بعد إعادة فتح باب الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها والتي تنتهي اليوم (الأحد)، لافتة الى ان نسبة الزيادة

في اجتماع هو الأول لـ «الرقبة» وقد يكون الأخير لـ «بورسلي» لجنة السوق تناقش نظام التداول الجديد وصلاتها طبقاً للمادة 155

رسمياً بقرار بالتمديد بعد إحالة مدير السوق السابق حامد السيف للتقاعد، كما انه قد يكون الأخير بالنسبة لرئيسة اللجنة د.أماني بورسلي بعد قبول استقالة الحكومة وبقائها لتصرف العاجل من الأمور.

● **شريف حمدي**

ولفتت المصادر الى ان الاجتماع سينتظر أيضاً الى مناقشة دور اللجنة خلال هذه الفترة الانتقالية وحدود صلاحياتها طبقاً للمادة 155 من قانون أسواق المال. يذكر ان الاجتماع سيكون الأول بالنسبة لمدير السوق الجديد فالج الرقبة بعد تكليفه

رسمية على نظام التداول الجديد للوقوف على مدى جاهزية جميع الأطراف لاتخاذ القرار النهائي بشأن تطبيق النظام، أو الاستمرار في إجراء التجارب الوهمية حتى يتم معالجة جميع العيوب التي ظهرت واعترضت عليها شركات الوساطة العاملة بالسوق.

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة ان لجنة سوق الكويت للأوراق المالية ستناقش في اجتماعها الذي سيعقد غداً (الأثنين) برئاسة وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي عدداً من الملفات التي تحظى بأهمية كبيرة وفي مقدمتها بحث اجراء تجربة

خلال اجتماع الوزيرة بورسلي مع أعضاء اللجنة غداً الاثنين «التجارة» لتعديل قرار تنظيم مهنة مقيمي العقار

البنوك والمتعاملين بالسوق ولم تفصح المصادر في هذا الشأن مستغنية بالقول: خلال الأيام المقبلة سيرى المتعاملون في مهن التقييم العقاري تعديلات في القرار الأخير تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية بما يخدمهم ويتماشى كذلك مع قوانين الدولة ليناسب جميع الأطراف.

● **عاطف رمضان**

الجدد». وأوضحت المصادر ان اللجنة العقارية ووزيرة التجارة والصناعة يعملون جاهدين لأن يصدر قرار جديد خاص بمهنة التقييم العقاري على أن يستفيد منه المجتمع الكويتي لاسيما فيما يخص القطاع المصرفي بالكويت الذي يتطلب أموراً مهمة غير موجودة بالقرارات السابقة على أن تكون هناك طريقة فالح الرقبة بعد تكليفه

العقاري ليتم تعديلات القرارات التي تحتاج إلى تعديل وذلك بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية للكويت. وأشارت المصادر إلى أن أهداف اللجنة العقارية التي أنشئت من أجلها معالجة الكثير من المشاكل التي تواجه المتعاملين في السوق العقاري خاصة المتعاملين في مهن التقييم العقاري «القدامى أو

علمت «الانباء» أن اللجنة العقارية المشكلة من قبل وزارة التجارة والصناعة تنسّق حالياً مع الوزيرة د.أماني بورسلي لتعديل القرار الأخير الصادر من قبل الوزارة بشأن تنظيم مهنة مقيمي العقار. وأضافت المصادر ان اللجنة العقارية ستجتمع غداً الاثنين لدراسة القرارات الوزارية القديمة الصادرة بشأن القطاع

«سينوبيك» تستفسر من المؤسسة عن الاستمرار في المشروع أو الخروج الصين قرعت جرس الإنذار الأخير للكويت: لن نتنازل عن الشروط التي توصلنا إليها في المصفاة

كان بوافقة حكومية قبل ان يكون مشروعاً استثمارياً يخضع للمعادلات الاقتصادية في الربح والخسارة، مشيرة الى ان الكويت لا يعقل ان تخرج من المشروع إلا اذا كان قرار الخروج مبنياً على أسس ودراسات ترتكز على المعطيات الاقتصادية الجديدة للمشروع.

وبيّنت ان دراسة الجدوى الجديدة سوف تعد من قبل شركة البترول العالمية بسرعة للرد على الجانب الصيني حول عملية المشاركة في المشروع من عدمها بناء على المعطيات الجديدة التي فرضتها الصين على الكويت.

وقالت المصادر ان الزكي لم يجتمع مع الوفد الصيني خلال مشاركة المؤسسة بوفد رفيع المستوى في مؤتمر البترول العالمي الـ 20 في العاصمة القطرية الدوحة، مشيرة إلى ان اجتماعاً سيجتمع الطرفين قريباً للوصول إلى حل نهائي لهذا الأمر لاسيما ان الجانب الصيني بدأ فعلياً في عمليات البناء والتشييد.

● **أحمد مغربي**

محطات الوقود، ولكن المصادر كشفت انه لو تم زيادة عدد المحطات إلى 1000 محطة فان المشروع سيكون خاسراً أيضاً لان بيع الوقود في الأساس مدعوم. وقالت المصادر ان مصافي النفط الصينية خلال العام 2011 سجلت خسائر كبيرة تجاوزت الـ 10 دولارات للبرميل الواحد نتيجة السبع المدعوم، وهذه الخسائر سبباً لمتكثرت زيادتها مع زيادة المصافي والمنافسة وارتفاع أسعار النفط الخام.

على صعيد متصل، ذكرت المصادر ان مؤسسة البترول الكويتية ستقوم بإجراء دراسة جدوى جديدة لمشروع مصفاة الصين وذلك بناء على المفاوضات الجديدة التي سيجريها الرئيس التنفيذي للمؤسسة فاروق الزكي مع شركة سينوبيك خلال الفترة المقبلة.

وقالت المصادر ان الكويت سوف تعيد النظر في دراسة الجدوى القديمة والتريث في أخذ القرار المناسب بالنسبة للمشروع لاسيما ان قرار الدخول في الصين

المشاريع الضخمة في الخارج ولم نجد اي دولة خليجية مجاورة فعلت هذا الأمر؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات لابد ان نعلم ان الطاقة التكريرية للمصفاة تبلغ 300 ألف برميل يوميا وستنشئ البترول العالمية 200 محطة فقط اي ان استهلاك المحطات من إنتاج المصفاة يوماً لن يتعدى 40% وبالتالي ستلجأ الشركة لبيع باقي المنتجات بأسعار مدعومة للجانب الصيني مما سينتج عن هذا الأمر خسائر طائلة ستترقب ميزانية مؤسسة البترول ولن يكون لها أي عائد اقتصادي، وفي المقابل سيستفيد الجانب الصيني من هذه المبيعات في محطاته.

مصادر مطلعة قالت لـ «الانباء» ان الحكومة الصينية تتحكم بتسعير المنتجات البترولية في محطات الوقود وهذا قانون تسيّر عليه معظم الشركات العالمية ولا يحق لأي شركة ان تتفاوض في هذا الأمر، مشيرة إلى ان البترول العالمية تقوم بالمفاوضة على زيادة عدد

قرعت شركة سينوبيك الصينية قبل شهر جرس الإنذار الأخير لمؤسسة البترول الكويتية وقالت في كتابها المرسل قبل وضع حجر الأساس لمشروع مصفاة الصين ومجمع البتروكيماويات بيوم انها وبكل صراحة لن تتنازل عن الشروط والمفاوضات التي توصل إليها الجانبان الصيني والكويتي في المشروع وعلى مؤسسة البترول الرد بسرعة في الاستمرار بالمشروع أو الخروج منه.

هذا الكتاب ليس عابراً، بل إشارة لخبرة من الصين إلى انها مستعدة لتنفيذ المشروع من دون الكويت وقامت بالفعل بعدما بوضع حجر الأساس للمشروع، والتساؤل الذي يفرض نفسه حالياً هل يعي المسؤولون عن المشروع من الجانب الكويتي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم؟ وهل المشروع وجدوى اقتصادية وسيحقق للكويت منفعة عامة ويدر عوائد مالية؟ ولماذا تصر الكويت على انشاء مثل هذه

بيان

من مكتب المحامي / نافع الظفيري

بصفته وكيلاً عن بنك الدوحة في الكويت

الموضوع:

نفي الخبر المنشور في جريدة الشاهد

بتاريخ ٤/١٢/٢٠١١ العدد رقم ١٢٢١

طالعتنا جريدة الشاهد ، بالعدد رقم ١٢٢١ الصادر بتاريخ ٤/١٢/٢٠١١ بخبر منشور في إحدى صفحاتها قولاً بأن شخص يدعى (مسلم) قد استلم بموجب كتاب منسوب لشركة المشاريع الخاصة موقع من سعادة رئيس وزراء دولة قطر مبلغ ٢٠٠ مليون ريال ، بتحويل من البنك البريطاني HSBC لحساب في بنك الدوحة وتم تحويل هذه المبالغ إلى جهات غير معلومة ، حتى هذه اللحظة . وسيتم الكشف عن أسباب نشر هذه الوثائق التي لم يتم التأكد من صحتها . ولماذا في هذا الوقت ؟

وبما أن هذا الخبر عار عن الصحة جملة وتفصيلاً يعلن (بنك الدوحة) أنه لم يتلقى تحويل بالمبلغ المذكور – ولا أكثر منه ولا أقل – من حساب بإسم شركة المشاريع الخاصة لدى أي بنك آخر إلى حساب شخص يدعى (مسلم) ولا إلى أي حساب آخر من حسابات عملاء بنك الدوحة ، وأن جميع الأوراق التي نشرت صور عنها بجريدة (الشاهد) إن وجدت فهي مزورة ولا تمت للحقيقة بأية صلة .

وإذ يعلن (بنك الدوحة) ذلك صراحة أمام الجميع فإن بنك الدوحة يحتفظ بكافة حقوقه التي تحفظ له بموجب القوانين بدولة الكويت.

بنك الدوحة
DOHA BANK